

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السيد

عاد بيمن الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١١/٢/١٩٨٧.

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٧ جماد ثاني سنة ١٤٠٧ هـ . الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٨٧ م . العدد ٣٤٥٩

الفهرس

صفحة

٣٣٩	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٣٤٠	قانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ : قانون سلطة اقليم العقبة
٣٤٦	قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ : قانون رعاية الشباب
٣٤٩	قانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٧ : قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة
٣٥٠	قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٧ : قانون تصديق اتفاقية ضمان قرض الصندوق العربي للبناء الاقتصادي والاجتماعي لانشاء مصنع المبيدات المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
٣٨٢	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ : نظام ضريبة المغادرة
٣٨٤	تعليمات اعطاء الدفوعات المتقدمة لتقاولي الانشاءات

هكذا من الله على

اصـلاـن

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ قانون سلطة اقليم العقبة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١/٨/١٩٨٤ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٨ المشار اليه .

١٩٨٧/٢/٤ .

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

نحـنـ الحـسـبـ لـفـفـلـ سـكـ المـمـلكـةـ الـعـرـبـيـةـ الـهـاشـمـيـة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧

قانون سلطة اقليم العقبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتابات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الاقليم : اقليم العقبة المحدد بمقتضى هذا القانون .
السلطة : سلطة الاقليم المؤسسة بمقتضى هذا القانون .
المجلس : مجلس ادارة السلطة .
الرئيس : رئيس السلطة .

المادة ٣ - يحدد الاقليم على النحو التالي :

شمالا : تقاطع خط الشباليات ٩٢٠ مع خط الشرفيات ٣١٧٠٦٠١٧٠ وتقاطع خط الشباليات ٨٩٥ مع خط الشرفيات ١٥١ ١٧٠٤٠ .

شرقا : حدود المملكة الاردنية الهاشمية مع المملكة العربية السعودية لغاية نقطة تقاطع خط الشباليات ٩٢٠ مع خط الشرفيات ٣١٧٠٦٠١٧٠ .

جنوبا : حدود المملكة الاردنية الهاشمية مع المملكة العربية السعودية .

غربا : الحدود الدولية للمملكة الاردنية الهاشمية لغاية نقطة تقاطع خط الشباليات ٨٩٥ مع خط الشرفيات ١٥١ .

المادة ٤ - ١ - تؤسس بمقتضى هذا القانون سلطة تسمى (سلطة اقليم العقبة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ، ولها بهذه الصفة ان تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة عن طريق الشراء المباشر او الاستهلاك وقبول الهبات والوصايا والقبض بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وعقد القروض واقامة الدعاوى ويمثلها فيها او في الدعاوى التي تنام عليها النائب العام او من ينتدبه من موظفي السلطة ولها ان توكل عنها احد المحاسبين .

ب - ترتبط السلطة برئيس الوزراء ويكون مركزها في مدينة العقبة .

المادة ٥ - ١ - تعتبر السلطة الخلف القانوني والواقعي للجنة تنظيم مدينة العقبة المؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ وتنتقل الى السلطة جميع الاموال والحقوق والالتزامات التي كانت تملكها تلك اللجنة او تحملها ، وتحقيقا لذلك تلزم السلطة بتنفيذ العقود والاتفاقيات التي كانت اللجنة قد عقدتها قبل العمل بهذا القانون وكانها معقودة مع السلطة .

هذا من المجلد

ب - ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون لدى لجنة تنظيم مدينة العقبة عند نفاذ احكام هذا القانون الى السلطة بموجب قرارات يصدرها المجلس وذلك بالقدر الذي تحتاج اليه من اولئك الموظفين والمستخدمين ، ويحتفظ الذين يذللون الى السلطة بكامل حقوقهم والتزاماتهم وتعتبر خدماتهم لدى لجنة تنظيم مدينة العقبة جزءا من خدماتهم لدى السلطة ، ويعتبر باقي الموظفين والمستخدمين مسرحين وفق احكام التشريعات المعمول بها .

المادة ٦ - ١ - يعهد للسلطة بمسؤولية تطوير وتنمية الاقليم اقتصاديا واجتماعيا ووضع السياسات والخطط والبرامج اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية والاهلية المعنية .

ب - تحقيقا لاهداف السلطة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة فان لها القيام بما يلي :

١ - التصميم والتنفيذ المباشر للشاريع والاعمال التي تمتنعها لاجراض تطوير وتنمية الاقليم في المجالات الصناعية والسياحية والزراعية والخدمية في الاقليم .

٢ - التخطيط والتصميم للشاريع الاخرى المتعلقة باهداف السلطة والاشرف على اعمال التنفيذ التي تتولاها الجهات الرسمية والاهلية المعنية الاخرى بتكليف من السلطة او بقتضى الصلاحيات والمسؤوليات القانونية الموكلة الى الجهات المشار اليها .

ج - ترصد في الموازنة السنوية العامة للسلطة المخصصات المالية اللازمة للشاريع والخدميات الحكومية الواقعة ضمن حدود الاقليم واذا كانت جهات حكومية اخرى ستتولى تنفيذ تلك المشاريع والخدميات بقتضى احكام البند ٢ من الفقرة (ب) من هذه المادة فتحصل المخصصات المرسودة لها في موازنة السلطة الى تلك الجهات مع تخويلها صلاحية الانفاق منها على اعمال التنفيذ .

المادة ٧ - يتم تسليم اى مشروع ثابت السلطة بتنفيذ بقتضى احكام هذا القانون الى الجهة المعنية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان تتولى السلطة تشغيل وصيانة المشروع الى ان يتم تسليمه الى تلك الجهة .

المادة ٨ - ١ - يكون للسلطة مجلس ادارة يتألف من احدى عشر عضوا يتولى ادارة اعمالها وممارسة المهام والاعمال والصلاحيات المنوطة بها وامداد القرارات اللازمة لتنفيذها وذلك في سبيل تحقيق الغايات المقصودة من هذا القانون .

ب - يتم تشكيل المجلس على النحو التالي :

رئيسا	رئيس السلطة
عضوا	وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
عضوا	وكيل وزارة الصناعة والتجارة
عضوا	مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
عضوا	مدير عام سلطة السياحة
عضوا	مدير عام مؤسسة الموانئ
عضوا	ممثل من وزارة التخطيط يعينه الوزير
عضوا	ممثل عن القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية يعينه القائد العام
عضوا	الحاكم الاداري في العقبة
عضوا	ثلاثة اعضاء يعينهم رئيس الوزراء للمدة التي يراها مناسبة وله اعفائهم وقبول استقالتهم من عضوية المجلس .

ج - ينتخب المجلس من بين اعضاءه نائب للرئيس ينوب عنه في رئاسة المجلس عند غيابه .

د - يجتمع المجلس بصورة دورية او بدعوة من الرئيس او من نائبه عند غيابه ويكون انعقاده قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضاءه بمن فيهم الرئيس او نائبه في حالة غيابه ، وتتخذ القرارات فيه بأجماع او اكثرية اصوات اعضاء المجلس .

هـ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس بمقابل حضور اجتماعاته بقرار من مجلس الوزراء .

و - لا يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس او لاي موظف او مستخدم في السلطة ان يكون طرفا في اى من العقود او المشتريات او المبيعات او العطاءات التي تبرمها السلطة او طرحها او تحيلها لتنفيذ مشاريعها او اعمالها ، كما لا يحق له ان يعمل في تلك المشاريع او الاعمال او يجني منها اى ربح او نفع مادي بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك باستثناء الرواتب والاجور والمكافآت التي يتقاضاها من العمل في السلطة او بسبب عضويته في المجلس او مقابل الاشتراك في القيام باى من المهام والواجبات المنوطة به في السلطة بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ز - اذا خالف اى عضو من المجلس او اى موظف او مستخدم في السلطة احكام الفقرة (و) من هذه المادة فيمتنع عن الاجراءات والمقويات القانونية ويكون ملزما برد جميع المبالغ التي حصل عليها من اجراء تلك المخالفات الاضالة الى التعويض على السلطة او على اى شخص آخر لحقه ضرر بسبب المخالفة .

المادة ٩ - ١ - يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على ان يقرن القرار بالارادة الملكية وينهى استخدامه بالطريقة ذاتها ، ويكون مرتبطا برئيس الوزراء .

ب - يحدد مجلس الوزراء راتب الرئيس وعلاواته وشروط استخدامه وسائر حقوقه المالية .

المادة ١٠ - ١ - يتولى المجلس القيام بالمهام والاعمال والصلاحيات التالية في الاقليم وذلك بالرغم مما ورد في اى قانون او نظام آخر ، بما في ذلك القوانين والانظمة المعمول بها في ادارة وتنويع اراضي واملاك الدولة او الاستملاك للبنية العامة او المتعلقة بتنظيم المدن والقرى والابنية او الخاصة بالبلديات والمجالس القروية :

١ - وضع السياسة العامة لتنمية وتطوير الاقليم واعتقاد الخطط والمشاريع المتعلقة بها .
٢ - التصرف باراضي واملاك الدولة التي تم تنظيمها في الاقليم وتنويعها او تاجيرها او مبادلتها او استثمارها وذلك بالشروط التي تراها مناسبة .
٣ - الاستيلاء مباشرة على اى ارض او انشاءات لاجراض تنبية وتطوير الاقليم او اللازمة لتنفيذ اى من مشاريع السلطة وتقدير التعويض العادل لها وفقا لاحكام هذا القانون .
٤ - ان يمارس في الاقليم جميع الصلاحيات المخولة لمجلس التنظيم الاعلى ولجان التنظيم اللوائية والمحلية وغيرهما من اللجان والجهات المختصة بتطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية وغيره من التشريعات الخاصة بالتنظيم ووضع المخططات الخاصة به .

٥ - ممارسة مهام وصلاحيات المجالس البلدية والقروية في الاقليم وفقا لما يقرره مجلس الوزراء .
٦ - اصدار القرارات والتصاريح والرخص التي تنص عليها القوانين والانظمة التي تطبقها السلطة وتستعمل الصلاحيات المنصوص عليها فيها بقتضى هذا القانون .

٧ - تنفيذ المشاريع التي يكلفه مجلس الوزراء بتنفيذها في الاقليم لاجراض تنميه وتطويره ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والاهلية المعنية .

٨ - دراسة مشروع الموازنة العامة للسلطة وجدول تشكيلات الوظائف فيها ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

٩ - عقد القروض واصدار سندات الدين واسناد القروض بموافقة مجلس الوزراء وفقا للشروط واسمear الفوائد التي يقررها لتلك السندات .

١٠ - استثمار اموال السلطة في الاوجه وبالطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

مجلس من الاعمال

- ١١ - دراسة مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالسلطة ورفعها إلى مجلس الوزراء .
- ١٢ - نقل المخصصات المدرجة في الموازنة العامة للسلطة من مادة إلى أخرى .
- ١٣ - تعيين مدققي حسابات السلطة وتحديد أجورهم .
- ١٤ - تشغيل اللجان المتخصصة من بين أعضائه أو من غيرهم وتحديد مهامها وصلاحياتها .
- ١٥ - أي مهام أو صلاحيات أخرى منوطه بالمجلس بموجب هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - لا يجوز لأي جهة القيام في الإقليم بأي من المهام والأعمال والصلاحيات الموكلة للسلطة بمقتضى هذا القانون إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من السلطة ووفقا للشروط والقيود التي يقرها المجلس .

ج - للرئيس آتية الدعوى لدى المحكمة المختصة على أي شخص يعتدي على أراضي وأهلاك الدولة في الإقليم ، وله القيام بجميع الإجراءات المنصوص عليها في قانون المحافظة على أراضي وأهلاك الدولة المعمول به ، بما في ذلك انتداب أي من موظفي السلطة لتنظيم الضبوط بحق المعتدين وأعداد اللوائح والتقارير اللازمة للدعوى التي ستقام عليهم وتقديمها للمحكمة المختصة والمرافعة فيها ، وتعتبر تلك الضبوط بينه على وقوع الاعتداء .

المادة ١١ - تكون للرئيس صلاحيات الوزير في إدارة شؤون السلطة ، ويتولى تمثيلها لدى الغير وتنفيذ سياستها العامة ، ويبارس في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية :

- أ - تنفيذ قرارات المجلس .
- ب - إعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للسلطة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وتقديمها للمجلس .
- ج - تنسيق العمل في مشاريع السلطة وتأمين التعاون بين أجهزتها الإدارية والفنية المختلفة .
- د - إدارة شؤون موظفي ومستخدمي السلطة .
- هـ - الإشراف على تنظيم الشؤون الإدارية والمالية واللوازم في السلطة .
- و - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالسلطة .
- ز - ممارسة مهام أو صلاحيات أخرى يكلفه المجلس بها أو ينص هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه على أنها من صلاحيات الرئيس .

المادة ١٢ - أ - إذا قرر المجلس الاستيلاء على أي عقار مسجل في الإقليم فيترتب عليه دفع التعويض المائل لمالك العقار بالسرعة المبكئة وله في سبيل تقدير التعويض الاستعانة بالخبراء إذا لم يتمكن من الاتفاق مع المالك على تقديره وللرئيس الاتفاق مع المالك على أن تقدم له السلطة قطعة أرض تعويضا له عن عقاره المستولى عليه على أن تراعى أحكام قانون الاستيلاك بالنسبة للمنتفع أو المستاجر .

ب - للمالك الاعتراض على التعويض الذي قدره المجلس لعقاره خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه قرار التقدير وذلك لدى اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة ويقدم الاعتراض خطيا إما للرئيس اللجنة أو إلى الرئيس ليحوله بدوره إلى اللجنة للنظر فيه .

ج - تشكل اللجنة الاستئنافية برئاسة وكيل وزارة العدل وعضوية قاضي بداية وواحد من أصحاب الخبرة يعينها مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير العدل ، وللمجلس الوزراء إعفاء أي من أعضائها وقبول استقالتها في أي وقت .

د - تنظر اللجنة الاستئنافية في الاعتراضات بتقريبها أو برافعة وسنماع بينات وأقوال الطرفين وتصدر قرارها فيه بالإجماع أو بأكثرية الأصوات أما بتثبيت التقدير المعترض عليه أو بزيادة مقدار التعويض ولها الاستعانة في ذلك بالخبراء وتقدير اعتبارهم ويكون قرارها قطعيا .

هـ - تحصل السلطة نفقات تقدير التعويض بناء في ذلك المكافآت التي يقرر مجلس الوزراء صرفها لأعضاء اللجنة الاستئنافية .

المادة ١٣ - أ - يضاف للتعويض عن العقار المسجل المستولى عليه فائدة سنوية مقدارها ٩٪ تحتسب على مبلغ التعويض اعتبارا من تاريخ الاستيلاء عليه .

ب - يعتبر إيداع مبلغ التعويض لدى مدير تسجيل الأراضي في الإقليم إبراا لذمة السلطة على أن تعلن السلطة عن الإيداع في صحيفة قومية على الأقل إذا تعذر تبليغ المالك .

المادة ١٤ - أ - بعد دفع التعويض إلى أصحاب العقارات التي استولت عليها السلطة بمقتضى أحكام هذا القانون يقوم مدير عام دائرة الأراضي والمساحة ببناء على طلب الرئيس بأعداد خرائط (كادستراتيجية) مبينا عليها القطع الجديدة بحدودها وأرقامها وفقا لمخططات تنظيم الإقليم ، وتسجيلها باسم السلطة أو بأسماء الأشخاص الذين قررت بيعها أو تخصيصها أو تفويضها لهم طبقا للجدول التي أعدتها السلطة لهذه الغاية والغاء قيود التسجيل السابقة لتلك الأراضي .

ب - إذا استولت السلطة على جزء من أي عقار وأصبح الجزء المتبقي منه غير صالح للأعمال أو لم يعد بالإمكان الانتفاع منه فيعتبر هذا الجزء مشمولا حكما بقرار الاستيلاء إذا طلب مالكه التعويض عنه .

المادة ١٥ - تتكون الموارد المالية للسلطة من المصادر التالية :

- أ - مساهمة الحكومة في موازنة السلطة .
- ب - الأموال المتأتية لها من أثمان العقارات التي يحق لها التصرف بها بالبيع أو التاجر أو بأي طريقة أخرى من طرق التصرف .
- ج - ربح استثمار أموال السلطة .
- د - الهبات والإعانات والقروض التي تحصل عليها السلطة بموافقة مجلس الوزراء .
- هـ - الدخل الذي يتأتى للسلطة من أي مصدر آخر يتعلق بأعمالها .

المادة ١٦ - تعتبر أموال السلطة أموالا أميرية وتحصل بمقتضى قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وتحققا لذلك يمارس الرئيس صلاحيات الحكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ١٧ - تتمتع السلطة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٨ - بالرغم مما ورد في أي قانون آخر لا تعفى أي جهة رسمية أو أهلية أو خاصة من الضرائب والرسوم والعوائد والتكاليف المالية التي يتم فرضها أو تقريرها لمصلحة السلطة أو مقابل خدماتها .

المادة ١٩ - للسلطة أن تودع أموالها بقرار من المجلس في بنك أو أكثر من البنوك المرخصة في المملكة .

المادة ٢٠ - أ - تنظم الشؤون المالية للسلطة بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية وإلى أن يتم إصداره تطبق على السلطة أحكام النظام المالي رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ أو أي نظام آخر يحل محله وتحققا لذلك يمارس الرئيس صلاحيات الوزير ووزير المالية المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - تدقق حسابات السلطة من قبل مدققي حسابات قانونيين ، وللمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيقها .

المادة ٢١ - على السلطة أن تقدم إلى مجلس الوزراء تقريرا سنويا عن أعمالها وعن خططها في العمل للسنة أو السنوات التي تليها .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالموظفين والمستخدمين والشؤون المالية واللوازم والأشغال الخاصة بالسلطة وبالأصول والإجراءات الواجب تطبيقها في بيع أو تفويض أو تخصيص أو تاجر أموالها غير المنقولة والتصرف بأموالها المنقولة وتنظيم أي من المهام والأعمال والصلاحيات الأخرى المنوطة بها بمقتضى هذا القانون والرسوم الواجب استيفاؤها عن الأعمال والخدمات التي تقدمها السلطة .

هذا من أصل

المادة ٢٣ - ١ - يُلغى (قانون لجنة تنظيم مدينة العقبة) رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ والتعديلات الطارئة عليه . كما لا يعمل بأي تشريع أو نص آخر إلى الذي الذي يتعارض فيه مع أي حكم من أحكام هذا القانون .
ب - يستمر العمل باللائحة الصادرة بموجب القانون المذكور إلى أن تلغى أو تستبدل بغيرها .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٨٧/٢/١

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية وزير دولة نائب رئيس الوزراء ووزير دولة رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن د. سامي جوده لشؤون برلمانية لشؤون رئاسة الوزراء وزير الدفاع
عبد الوهاب الجبالي زيد الرفاعي

وزير الزراعة وزير الخارجية وزير المواصلات وزير التربية والتعليم
مروان الحمود طاهر المصري يحي الدين الحسيني دوقان الهنداوي

وزير التكوين والصناعة والتجارة وزير الاشغال العامة وزير الاوقاف والشؤون والمقتضيات الاسلامية وزير شؤون الارض المحتلة
د. رجائي المشر المهندس محمود الحواجة د. الشيخ عبدالعزيز الفياض مروان دودين

وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار وزير النقل وزير التعليم العالي وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية
محمّد الخطيب المهندس احمد دقشان د. ناصر الدين الأسد د. هشام الخطيب د. حنا عودة

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الشباب وزير الداخلية وزير التخطيط وزير الصحة وزير العدل
يوسف حمدان د. عبد الحيات رجائي الدجاني د. طاهر كنعان د. زيد حمزة رياض الشكعة

نصر الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما تقررته مجلس الاعيان والشيوخ نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٧

قانون رعاية الشباب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رعاية الشباب لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الشباب
الوزير	:	وزير الشباب
الجمعية	:	جمعية الكشافة والمرشدات الاردنية المؤلفة بمقتضى احكام هذا القانون .
اللجنة	:	اللجنة الاولمبية الاردنية المؤلفة بمقتضى احكام هذا القانون .
النمادي	:	هيئة اهلية او رسمية مرخصة من الوزارة تمارس نشاطا رياضيا او نشاطا رياضيا ثقافيا اجتماعيا وفقا لما ينص عليه نظامها الداخلي المعتمد من الوزارة .

المادة ٣ - تقوم فلسفة رعاية الشباب على الاسس التالية :-

- تشثئة شباب مؤمن بالله . منتم لوطنه وامته وعرويته ، متحل بروح المسؤولية قوي في بنيته وشخصيته وخلقه ، واع لتراث ابيه متابع لقضايا الانسانية وقيها وتطورها .
- تصديق ولاء الشباب للوطن والمسلكت والتأكيد في تربيته على احترام الدستور والقانون ورعاية حقوق المواطنين وحياتهم .
- تنظيم طاقات الشباب وترسيخ قيم العمل الجماعي والتطوعي لديه بما يكفل مشاركته الفعالة في عملية التنمية الوطنية التكاملية ثقافيا واجتماعية واقتصادية .
- تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة باعتبارها نشاطا يقوم على الهواية بقصد تنمية اللياقة البدنية وتهذيب النفس .
- توفير النمو السوي المتوازن للشباب والعمل على ازالة الفرص امامه لتنمية مواهبه وقدراته في المجال الرياضي وتشجيعه على احترام الرأي وبخاصة داخل المؤسسات القائية على رعاية الشباب في اطار من الحرية والمسؤولية .

المادة ٤ - تحقيقا لاهداف فلسفة ورعاية الشباب المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون تتولى الوزارة المهام والمسؤوليات التالية :

- وضع السياسات العامة لرعاية الشباب وتنفيذها بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والاهلية المعنية .

هذا من الأعمال

ب- إنشاء مراكز النشاط الرياضي والاجتماعي للشباب ودعمها والإشراف عليها وعلى المراكز الأخرى المماثلة لها التي يتم إنشاؤها من قبل الهيئات الرسمية أو الأهلية .

المادة ٥ - ١ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تكون الوزارة المرجع المختص بترخيص وتسجيل الاندية كما تختص بترخيص وتسجيل الاتحادات الخاصة بترك الاندية وتتولى مسؤولية انشائها والإشراف عليها ودعمها وتنظيمها الخبرات الفنية لها ، ومتابعة أوجه نشاطها في سبيل تحقيق أهدافها وغاياتها وذلك وفقاً لحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ب- تتبع الاندية والاتحادات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالشخصية الاعتبارية بعد الموافقة على ترخيصها وتسجيلها وتتولى بهذه الصفة ممارسة أوجه نشاطها والعمل على تحقيق غاياتها وأهدافها بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الداخلية الخاصة بترك الاندية والاتحادات .

ج- تحدد الأحكام والإجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل الاندية والاتحادات المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة وجميع الأمور المتعلقة بها وأسلوب إدارتها وكيفية حلها بأنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون ، وإلى أن تصدر هذه الأنظمة يتولى الوزير إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنظيم شؤون تلك الاندية والاتحادات وذلك لمدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ٦ - ١ - تؤلف في المملكة جمعية أهلية تسمى (جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الذاتي والإداري وتتولى بهذه الصفة تحقيق الأهداف والقيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب .

ب- يكون مركز الجمعية في عمان ويجوز فتح فروع ومكاتب لها في سائر أنحاء المملكة .

ج- تكون الوزارة المرجع الرسمي للجمعية .

د- تشرف كل وزارة أو مؤسسة عامة على أنشطتها الكشفية والإرشادية الداخلية ضمن السياسة العامة للحركة الكشفية والإرشادية المقررة من قبل الجمعية .

المادة ٧ - ١ - تعمل الجمعية على تحقيق الأهداف التالية :-

- ١ - وضع سياسة كشفية وإرشادية عامة في المملكة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأهلية والرسمية .
- ٢ - إعداد الفتيان والفتيات للعمل الكشفية والإرشادي وتنظيمهم وتنمية شخصياتهم وقدراتهم وغرس روح الولاء والتفحية في نفوسهم وتدريبهم على القيادة وتحمل المسؤولية وعلى التعاون من خلال العمل بروح الفريق .
- ٣ - تطبيق وعد الكشفية والمرشدات والعمل بمبادئ الحركة الكشفية والإرشادية .
- ٤ - إعداد وتنفيذ البرامج الكشفية والإرشادية ، ومعد الندوات الخاصة بها في سبيل خدمة الحركة الكشفية والإرشادية ورفع شأنها في المملكة والعمل على تطويرها .

ب- تتألف الجمعية من :

- ١ - الهيئة العامة
- ٢ - اللجنة التنفيذية
- ٣ - الأمانة العامة
- ٤ - المفوضيات الكشفية والإرشادية في المحافظات والألوية .

ج- تحدد الأحكام والإجراءات الخاصة المتعلقة بكيفية تشكيل الهيئة العامة للجمعية ، واللجنة التنفيذية والأمانة العامة والمفوضيات الكشفية والإرشادية في المحافظات والألوية وحلها والمهام والمسؤوليات المنوطة بكل منها ، وكيفية عقد اجتماعاتها ، وسائر الأمور الإدارية والفنية المتعلقة بالجمعية بأنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون ، وإلى أن تصدر هذه الأنظمة يتولى الوزير إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنظيم الأمور الإدارية والمالية للجمعية ، وذلك لمدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ٨ - ١ - تؤلف في المملكة لجنة أهلية تسمى (اللجنة الأولمبية الأردنية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتتولى بهذه الصفة تحقيق الأهداف والقيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجب .

ب- تحدد الأحكام والإجراءات الخاصة المتعلقة بكيفية تشكيل الجمعية العمومية للجنة وشروط العضوية فيها وانتخاب مجلس الإدارة وتعيين المكتب التنفيذي وتشكيلات الأمانة العامة والمهام والمسؤوليات والصلاحيات المنوطة بكل منها ، وكيفية عقد اجتماعاتها والنصاب القانوني لها ، ولقراراتها وسائر الأمور الإدارية والمالية الخاصة المتعلقة باللجنة بأنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون ، وإلى أن تصدر هذه الأنظمة يتولى الوزير إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنظيم الأمور الإدارية والمالية للجنة بناءً على تفويض مجلس الإدارة وذلك لمدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون .

المادة ٩ - ١ - اعتباراً من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون تصبح الوزارة الخلف القانوني والمواقي المؤسسة رعاية الشباب وتتولى إلى الوزارة جميع موجوداتها وحقوقها وأموالها بما في ذلك الأموال المنقولة وغير المنقولة كما تتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها .

ب- يعتبر جميع الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمؤسسة رعاية الشباب عند العمل بهذا القانون موظفين ومستخدمين وعمالاً في الوزارة وينظرون إليها مع جميع حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم ، وتعتبر خدماتهم لديها استمراراً لخدماتهم السابقة .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء أن يضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١١ - يلغى قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ وما طرأ عليه من تعديلات وتلغى الأنظمة الصادرة بموجب .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٧/٢/١

وزير العمل والتربية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
---	--	---	---------------------------------------

وزير شؤون الأرمن المحتلة مروان تودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير التربية والتعليم نوقان الهنداوي
--------------------------------------	---------------------------	---------------------------	----------------------------------	--------------------------------------

وزير المالية د. هنا عوده	وزير الصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الأشغال العامة المهندس محمود الحوايد	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
--------------------------	--------------------------------------	---	--

وزير العدل رياض الشكعة	وزير الإعلام والثقافة محمد الخطيب	وزير النقل المهندس أحمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير الطائفة د. هشام الخطيب
------------------------	-----------------------------------	-------------------------------	---	-----------------------------

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الشباب د. عيد الحياض	وزير الداخلية رجائي الدجاني	وزير الصحة د. طاهر كتمان	وزير الزراعة د. زيد حمزة
---	---------------------------	-----------------------------	--------------------------	--------------------------

هذا من الأعمال

نحسب لفضلك من المملكه العربيه الهاشميه

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واسناده الى قوانين الدولة .

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧

قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة

المادة ١ - يسي هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٨٧) ويقرأ مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي . واطرا عليه - بتعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعمل المادة ٢ من القانون الاصلي بالغناء نص الفقرة (و) بنها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
و - الخط : خط سكة حديد خطية - العقبة اوي خط حديدي آخر يتم انشاؤه ويكون تابعا للمؤسسة وخاضعا لادارتها واشرافها .

١٩٨٧/٢/١

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير التربية والتعليم ثوقان الهنداوي
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العامة والمهندسين المهندس احمد دخقان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير العدل رياض الشكمه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير النقل المهندس احمد دخقان	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الشباب د. عيد الحيات	وزير الداخلية رجائي المجالي	وزير الصحة د. زيد حبرة

نحسب لفضلك من المملكه العربيه الهاشميه

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واسناده الى قوانين الدولة .

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧

قانون تصديق اتفاقية ضمان قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لانشاء مصنع المبيدات المشترك

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الجمهورية العربية السورية

المادة ١ - يسي هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية ضمان قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لانشاء مصنع المبيدات المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية المعقودة بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٥ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جهة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى ضمان حكومة المملكة لما نسبته ٥٠٪ من القرض المقدم من الصندوق المكون وقيمة مليون وتسعمائة الف دينار كويتي والخاص بصنع المبيدات المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية المعلق على انشائه بين الصندوق والشركة السورية الاردنية للصناعة بموجب الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٥ ، اتفاقية صحيحة ونافذة لجميع الغايات المقصودة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء يكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٧/٢/١

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير التربية والتعليم ثوقان الهنداوي
وزير المالية د. حنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العامة والمهندسين المهندس احمد دخقان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير النقل المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الشباب د. عيد الحيات	وزير الداخلية رجائي المجالي	وزير الصحة د. زيد حبرة

اتفاقية ضمان

انه في يوم السبت الثامن عشر من شهر ايار (مايو) ١٩٨٥ م ،
تم الاتفاق بين :-

اولا - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
(وتسمى فيما يلي "الفاسم")

وثانيا - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
(ويسمى فيما يلي "الصندوق العربي")

بما انه قد تم بتاريخ اليوم التوقيع على اتفاقية قرض بين الصندوق
العربي والشركة السورية الاردنية للصناعة، شركة مساهمة محدودة المساهمين،
(وتسمى فيما يلي بالمقرض) ، لتمويل مشروع مصنع المنبذات المشترك بين
الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ويسمى فيما يلي
بـ " المشروع " ،

وقد وافق الصندوق العربي بموجبها أن يعطى المقرض قرضا
تيمته ١٩ مليون دولار (مليون وتسعمائة ألف دينار كويتي) ، وذلك وفقا
للأحكام والشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض وشريطة أن يوافق
الضامن على أن يضمن التزامات المقرض بالنسبة لهذا القرض طبقا للأحكام
والشروط التالية ،

وبما ان الضامن قد وافق على مساهمة الصندوق العربي في تمويل المشروع ،

وبما ان الضامن قد وافق ، مقابل اعطاء الصندوق العربي القرض المذكور
الى المقرض على أن يضمن الالتزامات التي تعهد بها المقرض ، كما وافق
الضامن على الالتزام بشروط اخرى اتفق مع الصندوق العربي على انها ضرورية
لتنفيذ المشروع بنجاح ،

لذلك تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :

المادة الاولى

يوافق الضامن على جميع نصوص واحكام اتفاقية القرض وتعتبر كجزء من
هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

يضمن الضامن دون قيد أو شرط وعلى وجه الضامن كما لو كان مدينا أصليا
وليس مجرد كفيل - المقرض في أن يقوم في المواعيد المحددة بسداد أصل
القرض والفوائد والتكاليف الأخرى ، وفي أن يقوم بتنفيذ جميع التزاماته
بالدقة وعلى أتم وجه على النحو المبين في اتفاقية القرض .

المادة الثالثة

يقرر الضامن والصندوق العربي أن في نيتهما أن لا يتمتع أي قرض خارجي
آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي . وتحقيقا لذلك يتعهد الضامن
في حالة تقرير أولوية ما على أموال الحكومة بكفالة سداد قرض خارجي
آخر أن يصبح لقرض الصندوق تلكاها نفس الأولوية من حيث المقسدار
والدرجة . وذلك لسداد أصل القرض مع الفوائد والتكاليف الأخرى ، ويقوم
الضامن عند تقرير مثل تلك الأولوية بوضع نص صريح بهذا المعنى .

على أن أحكام هذه المادة لا تنطبق على الأحوال التالية :-

(أ) إنشاء ضمانات عينية على الأموال ، عند شرائها ، لكفالة سداد
ضمن شرائها .

(ب) الضمانات العينية على السلع التجارية لكفالة ديون تستعمل
السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأملي لشئونها ويلتزم
أن يتم سدادها من حميلة بيع تلك السلع التجارية .

كامل من الأصول

(ج) الضمانات المعينة التي تنشأ عن المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوتها .

ويشمل اصطلاح "أموال الحكومة" المستعمل في هذه المادة أموال الحكومة الضامنة وأموال أي من أقسامها المالية التابعة لها وأموال أي من الإدارات أو الهيئات التابعة لتلك الأقسام السياسية وللحكومة الضامنة وأموال البنك المركزي أو أي مؤسسة تقوم بمهام البنك المركزي بالنسبة للضامن .

المادة الرابعة

١ - يعمل الضامن على توفير كل ما يلزم للمقترض للاستمرار في تنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازميتين وطبقاً للأسس المصرفية والمالية والإدارية السليمة . ويتعهد بأن لا يقوم بأي عمل أو يسمح بالقيام بأي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع أو إعاقة تطبيق أي نص من نصوص اتفاقية القرض .

٢ - يتعهد الضامن بتوفير العملات القابلة للتحويل الحر التي تكون لازمة لقيام المقترض بتنفيذ كافة التزاماته بمقتضى اتفاقية القرض .

٣ - يهيئ الضامن لمندوبي الصندوق العربي المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

٤ - يتعهد الضامن حتى تمام سداد القرض والفوائد بأن لا يقوم أو يسمح بالقيام بأي تغيير في رأسمال المقترض ، سواءً بالبيع أو التحويل أو التمرن ، إلا إذا وافق الصندوق العربي على ذلك .

المادة الخامسة

١ - يلتزم الضامن بأن يسدد في حدود نسبة مساهمته في رأسمال المقترض ، وبالبالغ ٠/٥٠ اصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى بالكامل دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي فرائض أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن أو مطبقة في أراضيه ، سواءً في الحاضر أو في المستقبل .

٢ - إذا قام الضامن طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية بتتديد أية مدفوعات مستحقة بموجب القرض فإنه يحل في حدود هذه المدفوعات محل الصندوق العربي في حقوقه .

٣ - تعلق هذه الاتفاقية ، واتفاقية القرض ، والتأمين عليهما وتجيلهما إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن أو مطبقة في أراضيه سواءً في الحاضر أو المستقبل .

المادة السادسة

يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، معلقاً من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين الضامن أو المطبقة في أراضيه ، سواءً في الحاضر أو المستقبل .

المادة السابعة

١ - جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية ويتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو لأجراءات التفتيش .

٢ - جميع أملاك وموجودات الصندوق العربي ودخوله تتمتع بالحصانة ضد التأميم أو المصادرة أو الحجز .

كل ما من الأعمال

المادة الثامنة

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الضامن والضامن العربي المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقاً لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً أو غير نافذ استناداً إلى أي سبب كان .

٢ - عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه بها ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفتر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين بمصد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يعني الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريقة الاتفاق الودي بينهما . فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرفت النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين في الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين الضامن أحدهم ويعين المندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي . ويكون للظن جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته . وتبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته واسم المحكم

المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل ، عينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناءً على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون من بين أعلام رجال القانون العرب . ومن غير جنسية الضامن والمحكمين الأولين .

وتتحدد هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها .

وتضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتعمل هيئة التحكيم - حثورياً أو غيابياً - في المسائل المعروفة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائي كتابة وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً وملزماً يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان مقدار أتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكلّفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب والمكافآت ، قامت الهيئة بتحديد مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما أنفقته من مصروفات بمناسبة التحكيم بينهما ، وتعمل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والأمم المتحدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة

كل من الطرفين

- ٥ - إذا مدت مدة ثلاثين يوما من مدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الأمر إلى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات .
- ٦ - تجب الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي إجراء آخر يمكن اتخاذه في مدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .
- ٧ - يتم إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة التاسعة ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن من التمسك بأن يجري الإعلان بأي طريقة أو شكل آخر .

المادة التاسعة

- ١ - كل طلب أو إخطار يوجه أحد الطرفين إلى الآخر بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتمين أن يكون كتابة . ويعتبر الطلب قد تم والإخطار قد تم قانوياً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبندق إلى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .
- ٢ - يقدم الضامن إلى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستولاة التي تدل على ملاحية وتلويش الشخص أو الأشخاص الذين سيقومون نيابة عن الضامن باتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .
- ٣ - يمثل الضامن في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها ، السيد وزير التخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية ، أو أي شخص ينيبه عنه بموجب تلويش كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها الضامن يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقعه ممثل الضامن المذكور أو أي شخص ينيبه عنه ، بموجب تلويش

كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الإضافة تبررها الظروف وليس من شأنهما أن يزيدا التزامات الضامن على نحو يخل بالتوازن العقدي . وتكون التعديلات أو الإضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل الضامن عليها بناءً على التفويض المذكور .

المادة العاشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد نفاذ اتفاقية القرص ، والمصادقة عليها من الجهة المختصة في دولة الضامن .

المادة الحادية عشرة

تنفيذاً لأحكام الفقرة (١) من المادة التاسعة فقد حدد الطرفان عنوانيهما كالتالي :-

- ١ - عنوان الضامن : وزارة التخطيط - عمان
المملكة الأردنية الهاشمية
- العنوان البرقي : تلخ ٢١٣١٩ - JO NPC
والتلکس
- ٢ - عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للانتماء
الاقتصادي والاجتماعي
بنايئة سوق المفصاة
ص.ب (٢١٩٢٣) - الكويت - دولة الكويت
- العنوان البرقي : انتمعربي - الكويت
والتلکس ٢٢١٥٣ كوي

هذا من العمل

واقرا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت
في التاريخ المذكور في مدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا
من جانب الطرفين ، من خمسين نسخ ، كل منها تعتبر أصلا ، وتعتبر
جميعا متندا واحدا .

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

من الصندوق العربي
للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المفوض في التوقيع

المدير العام / رئيس مجلس الإدارة

هذا من الأصول

اتفاقية قري

انه في يوم السبت الثامن عشر من شهر ايار (مايو) ١٩٨٥ م
تم الاتفاق بين :

اولا : الشركة السورية الاردنية للصناعة
(شركة مساهمة محدودة الممولة)
(وتسمى فيما يلي " المقترى ")

وثانيا : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
(ويسمى فيما يلي " الصندوق العربي ")

بما ان المقترى قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل
مشروع مصنع المبيدات المشترك بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية
الهاشمية المقام في سورية ، الوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه
الاتفاقية والمعبر عنه في الاتفاقية بـ " المشروع " .

وبما ان حكومة الجمهورية العربية السورية قد وافقت على اقامة المشروع في
أراضيها وقبلت ان تضمن كامل التزامات المقترى تجاه قرض الصندوق العربي ،

وبما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قد وافقت هي الاخرى على ان تضمن
التزامات المقترى تجاه قرض الصندوق العربي في حدود نسبة مساهمتها في رأس مال
المقترى ،

وبما ان المقترى سيقوم بتمويل باقى التكاليف المقدرة لتغطية احتياجات
المشروع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وأية زيادة طارئة في التكاليف ،

وبما ان من المزايا للصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية
الحيوية للكيان العربي في الدول والبلاد العربية ، وتشجيع المشروعات العربية المشتركة ،

وبما انه قد ثبت للصندوق العربي اهمية المشروع وجذواه للتطوير الاقتصادي
والاجتماعي في دولة الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ،

وبما ان الصندوق العربي قد وافق لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترى
بالشروط والاوزاع المبينة في هذه الاتفاقية

لذلك اتفق الطرفان على ما يأتى :

المادة الاولى

القرض، الفائدة، والتكاليف الاخرى، السداد، مكان السداد

١ - يوافق المندوق العربي على أن يعطى المقترض، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها، قرضا قيمته ١٠ ملايين ل.ك. (مليونين وستمائة الف دينار كويتي)، وذلك لتغطية جزء من التكاليف المقدرة للمشروع من العملات الاجنبية .

٢ - يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٦ ٪ (ستة بالمائة) من جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المدددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ حبه .

٣ - في حالة قيام المندوق العربي بامداد تعهد نهائى غير قابل للرجوع فيه، بناء على طلب المقترض، تطبقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية، يلتزم المقترض بدفع ٥ ٪ (نصف بالمائة) سنويا على أمل المبلغ الباقي بغير حساب، الصادر عنه تعهد المندوق العربي النهائى غير القابل للرجوع فيه .

٤ - تحبب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة تقل من ثلث سنة كاملة .

٥ - يلتزم المقترض بأن يحدد أمل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

٦ - يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة، وبعد أن يكون قد أعطى المندوق العربي اخطارا سابقا بخمسة وأربعين يوما على الأقل، أن يحدد قبل آجال الاستحقاق : -

(أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المدددة حتى تاريخه، أو

(ب) تسطا كاملا أو أكثر من أقساط السداد، وفى هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الابدع أجلا .

٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقا كل ستة أشهر لى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) و ٣٠ حزيران (يونيو) من كل سنة .

٨ - أمل القرض، والفوائد، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر، تكون واجبة السداد لى دولة الكويت أو لى الاماكن التى يحددها المندوق العربى لى حدود المعقول .

المادة الثانية

أحكام العملات

١ - يتم بحسب جميع مبالغ القرض والوفاء لىها، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية، بالدنانير الكويتية .

٢ - يقوم المندوق العربى، بناء على طلب المقترض، وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التى تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية، أو التى يكون المقترض قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض لى هذه الحالة مساويا لمقدار الدنانير الكويتية التى لزمته للحصول على العملة الاجنبية .

٣ - يحتفظ المندوق العربى لنفسه بالحق لى أن يسترد القرض، والفوائد، والتكاليف الاخرى، اما بالدنانير الكويتية، أو بفلس العملات التى دفع لىها القرض للمقترض أو بالوكالة عنه . ويحول للمقترض السداد بعملية أخرى بشرط موافقة المندوق العربى .

ولا يعتبر أن السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذى يتسلم فيه المندوق العربى الدنانير الكويتية أو العملة أو العملات الاخرى التى يوافق عليها وبمقدار ما يتسلمه منها، وذلك على أساس قيمتها متئونة الى الدينار الكويتى .

كل من اشعل

- ٤ - كلما اتفق تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول.

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها، ولمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية.

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤، أو لتمويل نفقات اشترت بعملة المقترض قبل ذلك التاريخ إلا إذا وافق الصندوق العربي على ذلك.

- ٢ - يجوز بناء على طلب المقترض، وطبقاً للإحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي، أن يقوم الأخير بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن نفقات معولة من هذا القرض. ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا أُلغى القرض أو أوقف حق المقترض في السحب.

- ٣ - عندما يرغب المقترض أن يسحب أي مبلغ من القرض، أو ليس أن يمدد الصندوق العربي تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفترة السابقة، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملاً للبيانات والأقرارات والتعهدات التي تتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول.

وتلبيات السحب والمستندات اللازمة، التي سيرد السهم عليها فيما يلي، يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنهما

- ٤ - ألا إذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك.

- ٥ - على المقترض أن يقدم إلى الصندوق العربي المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي تتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول، سواء قبل أن يقوم الصندوق العربي بمعرفة المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها.

- ٥ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون متوافقة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقترض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي تسحب ستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

- ٦ - يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف المعقولة للنفقات المبينة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية، وطبقاً للنسب الموقعة في ذلك الملحق. ويجوز تعديل النفقات والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض وإدارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض.

- ٧ - يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يشترط حق المقترض في سحبها من القرض، سواء إلى المقترض أو لادته وأمره.

- ٨ - ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي.

فكرنا من الأصول

المادة الرابعة
احكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - يلتزم المقترض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمين وطبقا للاس الادارية والهندسية والمالية السليمة ومن اجل ذلك يتعهد المقترض بالاتي :

(أ) ان يحصل من الجهات السورية المختصة على التراخيص القانونية اللازمة لانشاء واستغلال المشروع في سوريا ، وذلك في موعد اقضاء ١٩٨٥/٣/٣١ ، او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي .

(ب) ان يقوم باعداد الهيكل التنظيمي للإدارة المشرفية على استغلال وتشغيل المشروع وبتوقيع انظمتها المالية والادارية والمحاسبية وتلك الخاصة بالتكاليف والرقابة على المخازن وقواعد الشراء ، وذلك بالتشاور مع الصندوق العربي وفي موعد اقضاء ١٩٨٦/٣/٣١ ، او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي .

(ج) ان يقوم بالتشاور مع الصندوق العربي ، بتحديد احتياجاته من العمالة اللازمة لتشغيل وصيانة المشروع وبرنامج لتوظيفها وتدريبها ، وذلك في موعد اقضاء ١٩٨٦/٣/٣١ ، او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي ، وان يقوم فيما بعد بتعيين تلك العمالة وفقا لهذا البرنامج .

(د) ان يتشاور مع الصندوق العربي حول برنامج التدريب الذي يعدهه المقاول الذي ينفذ المشروع .

(هـ) ان يساعد حسب الامكانيات المتوفرة في تدريب الكوادر الفنية من الاطراف العربية التي تطلب منه ذلك .

(و) ان يقوم بالتشاور مع الصندوق العربي ، بتحديد برنامج للحصول على احتياجاته من المواد الأولية اللازمة لتشغيل المشروع خلال السنة الاولى من بدء الانتاج ، وذلك في موعد اقضاء ١٩٨٥/٨/١ ، او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي .

(ز) ان يقوم باعداد دراسة شاملة تهدف الى وضع نظام متكامل لتسويق وتوزيع منتجات المشروع ، وان يتشاور ويتعاون مع الصندوق العربي حول اطارها وشكلها وكيفية تطبيق ما تفر عنه من توصيات ، على ان يتم كل ذلك في موعد اقضاء ١٩٨٦/٣/٣١ ، او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي .

(ح) ان يقوم بالتشاور مع الصندوق العربي ، سحرا دراسة لوضع اسس تحديد اسعار منتجات المشروع دوريا ، وذلك في موعد اقضاء ١٩٨٦/٣/٣١ ، او اي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي ، وان يتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيق ما تفر عنه هذه الدراسة من توصيات .

(ط) ان يواصل مشاوراته مع الصندوق العربي حول الاتفاقيات المتوقعة عقدها مع الشركات المرخصة للحصول على تقنية الإنتاج واستعمال الاسماء والعلامات التجارية .

(ي) ان يفتح المقترض من موارده الذاتية وكلما قام بعداد الفوائد المستحقة عن القرض مبلغا اضافيا لا يقل عن نصف قيمة هذه الفوائد ، في حاب خاص يستخدم لتغطية تكاليف اجراءات تحسار وتجهيز مختبرات وتدريب العاملين واعداد دراسات تهدف الى تطوير صناعة واستخدام المبيدات واستغلال الخامات المتوفرة في سوريا والاردن والبلدان العربية الاخرى لهذه الصناعة او اي غرض تنموي آخر يوافق عليه الصندوق العربي . كما يلتزم باخطار الصندوق العربي اول باول بالمبالغ المدفوعة لئلا ينفذ الحساب ، وان يقدم له في موعد اقضاء ثلاثة

كل ما من العمل

اشهر بعد نهاية سنته المالية تقريراً عن اوجه الانفاق من هذا الحساب خلال السنة المنتهية .

(ك) ان يحمل المقتضى من الشركاء خلال عام ١٩٨٥، المبلغ اللازم ليصبح مجموع رأسمال الشركة المدفوع - رهـ مليون دينار اردنسي، وان يدمو المساهمين لدفع باقى قيمة الاسهم غير المدفوعة حسب جدول زمني يتناسب مع احتياجات الشركة ،على ان يتم سداد كامل قيمة رأس المال فى تاريخ اقضاء ١٩٨٨/١٢/٣١ او اى تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربى .

٢ - يلتزم المقتضى بان لا يقوم حتى اتمام سداد القرض وفوائده بـ أى تغيير فى نسبة مساهمة الشركاء فى رأسمال الشركة سواء بالبيع او التحويل او التصرف ، الا اذا وافق الصندوق العربى على ذلك .

٣ - تبرم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع من طريق التعاقد المباشر بين الجهة المستفيدة والموردين وذلك باتباع الاجراءات التالية :

(١) الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك. (ثلاثين الف دينار كويتي) :

يتم الاختيار لانسب العروض المقدمة ، وترسل مورثان من عقد الشراء للصندوق العربى مع مذكرة بالمبررات عند تقديم أول طلب للشعب بعد التعاقد .

(ب) الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك.

(ثلاثين الف دينار كويتي) ، ولا تزيد عن ١٠٠.٠٠٠ د.ك. (مائة الف دينار كويتي) :

يتعين طرحها فى مناقمة مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق العربى ، ويقدم المقتضى الى الصندوق العربى تقريراً بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد .

(ج) الطلبات التي تتجاوز قيمتها ١٠٠.٠٠٠ د.ك. (مائة الف دينار كويتي) :

يتعين طرحها فى مناقمة دولية مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق العربى ، ويعلن منها فى الصحف العربية الاكثر انتشاراً ، على ان تكون احداها فى دولة المقر ، ويقدم المقتضى للصندوق العربى تقريراً بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد . ويجوز فى حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لمبررات يقدمها المقتضى ويوافق عليها الصندوق العربى .

٤ - يلتزم المقتضى او من يعملون لحسابه بمسك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين المبالغ التي تم تمويلها من القرض ، وبين ان استخداماتها فى تنفيذ المشروع ، ومتابعة تقدمه (بما فى ذلك تكاليفه) وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها .

ويلتزم المقتضى بتمكين مندوبى الصندوق العربى من الاطلاع على سير العمل فى تنفيذ المشروع وادارته ، والبائض المعمولة من القرض ، وجميع الجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التهيئات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

ويلتزم المقتضى ان يقدم للصندوق العربى جميع المعلومات والبيانات التي يتطلبها - فى حدود المعقول - والمتعلقة بانفاق حصيلته القرض ، او بالبائض ، او بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع او بادارتها واعمالها .

ويلتزم المقتضى بان يحيط الصندوق العربى علماً بالتقدم لى تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالى :-

(أ) يقدم المقترض المندوق العربي تقريراً ربع سنوياً ، في شكل ومضمون يوافق عليهما المندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوماً من نهاية ربع السنة .

(ب) يقدم المقترض المندوق العربي تقريراً سنوياً عن سير المشروع ، ونسخة من حساباته وتقديره مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية .

٥ - يلتزم المقترض بأن يقوم مباشرة أو عن طريق جهة تابعة له ، بإدارة المشروع ، وميادنه وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطى أكبر فائدة ويعود بأكبر نفع ، وذلك وفقاً للأسس الهندسية والمالية السليمة .

٦ - يتعاون المقترض والمندوق العربي تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

ويتبادل المقترض والمندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار المندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض ، أو ينطوي على تهديد بذلك .

٧ - يقرر المقترض والمندوق العربي أن في نيتهما أن لا يتنحى أي طرف خارجي آخر بأولوية على قرض المندوق العربي عن طريق إنشاء ضمان مبنى على أمواله . ولا يسرى ذلك على الضمانات العينية على الأموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسرى على الضمانات العينية على السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشائها .

٨ - يلتزم المقترض بأن يحدد أصل القرض ، والغوائد ، والتكاليف الأخرى ، بالكامل دون أي خصم ، ومع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن ، أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٩ - تعفى هذه الاتفاقية ، والتمديد عليها ، وتجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين الضامن أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

١٠ - يكون سداد أصل القرض ، والغوائد ، والتكاليف الأخرى معفيًا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين الضامن أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .

١١ - يقوم المقترض أو من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع المعولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشارئها ونقلها وتلييمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة والمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم . وعلى أن يكون التأمين واجباً دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملية أخرى قابلة للتحويل الحر .

١٢ - يلتزم المقترض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع أو إعاقة تطبيق أي نصوص هذه الاتفاقية .

هذا من المندوق

- ١٣ - جميع أوراق المندوق العربي وجلاته ووثائقه ومراثيته تعتبر سرية وتتمتع بالحماية الشامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو لأجراءات التفتيش.
- ١٤ - جميع أملاك المندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحماية فـسـد التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزوح الملكية أو ما ماثل ذلك من إجراءات جبرية تصدر من سلطة تنفيذية أو تشريعية .

المادة الخامسة

الفاء القرض ووقف الحب منه

- ١ - يحق للمقرض أن يلغى أي جزء من القرض يكون باقيا دون حب ودليلك بموجب إخطار إلى المندوق العربي بذلك . على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغى أي جزء من القرض يكون المندوق العربي قد إمدد منه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- ٢ - يحق للمندوق العربي بموجب إخطار إلى المقرض أن يوقف حب أي مبلغ من القرض إذا قام سبب من الأسباب الآتية واستمر قائما :-
- (أ) عدم قيام المقرض أو الضامن بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو اللواشد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي إتفاقية قرض أخرى بين المقرض أو الضامن والمندوق العربي .

(ب) عدم قيام المقرض أو الضامن كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام المندوق العربي بإخطار المقرض أو الضامن بأنه قد أوقف الحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض أو الضامن والمندوق

- العربي بسبب تقصير المقرض أو الضامن في تنفيذ أحكامها وشروطها .
- (د) قيام هروق استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة من هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفا كليا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم المندوق العربي بإخطار المقرض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه المندوق العربي إلى المقرض مثل هذا الإخطار ، يعود للمقرض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الإخطار ، كما أن توجيه المندوق العربي لمثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجـزـاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الإيقاف .

٢ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام المندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقرض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة اثنين يوما بعد قيام المندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقرض ، يحق للمندوق العربي حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الإداء فورا بصرف النظر عن أي شيء آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٣ - إذا ظل حق المقرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للمندوق العربي أن يخطر المقرض بإنهاء حقه في حب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجه هذا الإخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا .

هكذا من العمل

- ٥ - أي إلغاء للمقرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف لحق المقرض فليس السحب ، لا ينطبق على المبالغ الحاد منها من الصندوق العربي تعهد نهائى غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد نما مريحا بخلاف ذلك .
- ٦ - بقطع المبلغ الملقى من القرض على أساس نسب من أقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية .
- ٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخاصة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من إلغاء باقي القرض أو إيقاف السحب .

المادة السادسة

ثوة الزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

- ١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وناظفة طبقا لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأى من الطرفين أن يحتج أو يتسكك فى أى مناسبة من المناسبات ، بأن حكما من أحكام هذه الاتفاقية غير سليم قانونا أو غير نافذ استنادا إلى أى سبب كان .
- ٢ - عدم استعمال أى من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره فى ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جراء منصوص عليه فى الاتفاقية أو باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاها لا يخل بأى حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجراء الذى لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر فى استعماله أو التمسك به . كما أن أى إجراء يتخذه أحد الطرفين يحدد عدم تنفيذ الطرف الآخر للالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه فى أن يتخذ أى إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

- ٢ - يعنى الطرفان إلى تسوية أى خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودى بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودى بين الطرفين عرش النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين فى الفقرة التالية .

- ٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقرض أحدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثانى ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفى حالة استقالة أى محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التى عين بها المحكم الاصلى ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلى ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذى عينه ، فإن لم يفعل عينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقاً على تعيينه خلال ستين يوما من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأى من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون من بين أعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقرض والمحكمين الاولين .

وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان وموعد انعقادها بعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح قرمة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين .

وتفضل هيئة التحكيم - حضوريا أو غيابيا - فى المسائل المعروفة عليها ، وتعتمد قراراتها وأحكامها بأغلبية الاصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائى كتابة وأن يوقع عليه أغلبية الاعضاء على الأقل ، وتسلم مودة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر

هذا من العمل

ولذا لأحكام هذه المادة نهائيا وملزما يتوجب على الطرفين الامتنثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان أتعاب المحكمين ومكافآت لبرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالامثال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاعباب والمكافآت قامت الهيئة بتحديد هذا مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما أنفقه من معروقات بمناسبة التحكيم بينما تعمل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل معروقات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين وأجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والإعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .

٥ - إذا مضت مدة ثلاثين يوما من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرلع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات .

٦ - يجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي اجراء آخر يمكن اتخاذه في مدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم اعلان أحد الطرفين للأخر بأى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازليا من الآن عن التمسك بكان يجرى الاعلان بأية طريقة أو شكل آخر .

المادة السابعة

أحكام متفرقة

١ - كل طلب أو اخطار يوجه أحد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابية . وفيما

هذا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاطار قد تم قانونا ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبوق الى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترح الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المتوفرة التي تدل على ملاحية وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية أو الذين سيوقعون نيابة عن المقترح باتخاذ أي اجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترح في اتخاذ أي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقا لها بما ليس ذلك طلبات السحب من القروض ، رئيس مجلس ادارة الشركة السورية الاردنية للصناعة ، أو أي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترح يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترح المذكور ، أو أي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتفق ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنها أن يزيدا التزامات المقترح على نحو يخل بالتوازن العقدي ، وتكون التعديلات أو الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترح عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهائها

١ - لا تنص هذه الاتفاقية نافذة ، إلا اذا قدمت الى الصندوق العربي أدلة وافية تلبي :-

(أ) أن إبرام الاتفاقية من جانب المقترح قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التمديق عليها على النحو اللازم قانوناً .

(ب) أن المقترح قد حمل على التراخيص القانونية اللازمة لإنشاء واستغلال المشروع في الجمهورية العربية السورية .

٢ - إذا وجد الصندوق العربي أن الأدلة المقدمة من المقترح على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإرسال برقية الى المقترح بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، وبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ إرسال هذه البرقية .

٣ - (أ) إذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف مائة وعشرين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أية مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب إخطار الى المقترح . وعند إرسال هذا الإخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

(ب) كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترح للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

هذا من أجل

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها : إلا إذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

- ١ - "المشروع" يعني المشروع الذي من أجله عقد القرض والوارد منه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، أو حصلاً يعدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترح المفوض وإدارة الصندوق العربي .
- ٢ - "البقعة" أو "البقاع" تعني المواد والمعدات والمباني والآلات والأدوات والخدمات الواردة ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترح في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور . وتمن البقاع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترح ولا يشمل ما بدفع من رسوم جمركية أو أية غرائب أخرى بموجب قوانين المقترح .

العناوين الآتية محددة أملاً للفقرة (١) من المادة السابعة :-

عنوان المقترض : الشركة السورية الأردنية للصناعة
عمّان - ص.ب (٩٢٥٤١١)
المملكة الأردنية الهاشمية

العنوان البرقي : TEL : 21009 INSY JO

عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للإعمار
الاقتصادي والاجتماعي

بنائية سوق الضمان
ص.ب (٢١٩٢٣) - الكويت
دولة الكويت
العنوان البرقي : انعمري - الكويت

والرأبعا تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في دمشق في التاريخ المذكور في مدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من ضمنه ، كل منها تعتبر املا وتعتبر جميعا مستندا واحدا ، وقد تلم المقترفين نختين منبها وتسلم المندوق العربي ثلاث نسخ .

عن المندوق العربي للانتماء
الاقتصادي والاجتماعي

عن الشركة السورية الاردنية
للصناعة

المدير العام / رئيس مجلس الادارة

المفوض في التوقيع

الملحق رقم (١)

جدول السداد بألاف الدينار الكويتية

القسط المستحق من اصل القرض

تاريخ السداد

٨٣	١٩٨٩/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٨٩/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٠/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٠/١٢/٣١
٨٣	١٩٩١/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩١/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٢/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٢/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٣/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٣/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٤/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٤/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٥/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٥/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٦/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٦/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٧/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٧/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٨/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٨/١٢/٣١
٨٣	١٩٩٩/ ٦/٣٠
٨٣	١٩٩٩/١٢/٣١
٧٤	٢٠٠٠/ ٦/٣٠

المجموع ١٩٩٠٠

(مليون وتسعمائة الف دينار كويتي)

كلنا من أشعل

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حيلة القرض

وصف المشروع

يتضمن مشروع مصنع المبيدات العناصر التالية :

١ - المعدات :

وتشمل استيراد وتركيب المعدات اللازمة لسبعة خطوط كاملة لتشكيل المبيدات وتعبئتها ، تبلغ طاقتها الاجمالية حوالي (٥٠٠) طن في السنة بدورة عمل واحدة في اليوم ، كما تشمل المعدات المساعدة لمناولة المواد ونقلها ، واجهزة المختبرات والورش ، وميزانا للسيارات ، وحاسبا اليها ، ومولدا كهربائيا للطوارئ ، ومرجلا بخاريا ، ومعدات ضخ ومعالجة المياه ومكافحة الحرائق ، وعيادة طبية ، ومعدات المكاتب ومطعم العمال ، ومكائن غسل ملابس العمل ، واجهزة معالجة السوائل والنفايات المتلوثة ببقايا المبيدات ، وقطع الغيار اللازمة لصيانة المعدات لمدة سنتين .

ب - الاعمال المدنية :

وتشمل ابنية المصنع ، ومباني الادارة والخدمات والمخازن ومواقع للمواد الأولية ، وتمديد انابيب المياه ، وانشاء الخزانات اللازمة لها ، واجهزة تكييف الهواء ونظام مكافحة الحرائق وتشبيد الطرق الداخلية والسور الخارجي ، ونظام مجاري المياه ، واحواض معالجة الفضلات .

ج - الخدمات الفنية :

وتشمل الخدمات الفنية اللازمة للإشراف على تنفيذ المشروع .

د - الدراسات :

وتشمل دراسات الجدوى ، ودراسات التقييم الأولية ، ودراسات العطاءات ودراسات فحص التربة .

هـ - مصاريف التأسيس :

وتشمل شراء الاراضي التي سيقام عليها المشروع وتجهيز الموقع بالماء والكهرباء والمصاريف الادارية الى حين بدء تشغيل المشروع .

و - وسائل النقل :

وتشمل باصات وسيارات لنقل العمال والموظفين وللعمال الادارية للشركة .

ثانيا : استخدام حيلة القرض

تستخدم حيلة القرض في تمويل العناصر التالية :-

عمر المشروع	المبلغ المخصص (الف . د . ك)	النسبة المئوية من العملات الاجنبية
١ - المعدات	١٧٠٠	١٠٠ /
٢ - الخدمات الفنية	٧٠	١٠٠ /
٣ - الاحتياطي	١٣٠	
المجموع	١٩٠٠	

(مليون وتسعمائة الف دينار كويتي)

